الأمم المتحدة

S/2003/1201

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2003
Arabic
Original: English

التقرير العشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٩٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي أقر فيه مجلس الأمن توصيتي بتعديل خطة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وطلب إليَّ أن أقدم إليه بانتظام تقريرا عن كل مرحلة من مراحل الإنهاء التدريجي وعن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المرجعية التي يُهتدى بها في انسحاب البعثة. ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة ٣ من انسحاب البعثة ويقدم تقييما للحالة الأمنية وتنفيذ المعايير المرجعية.

ثانيا - تنفيذ خطة الإنهاء التدريجي

٢ - مما يذكر أن تنفيذ المرحلة ٣ من خطة الإنهاء التدريجي المعدلة للعنصر العسكري للبعثة التي وافق عليها مجلس الأمن في القرار ١٤٩٢ (٢٠٠٣)، يتعين أن تتم على أربع مراحل. وعلى نحو ما وردت الإشارة إليه في تقريري الأخير (S/2003/863)، المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فقد أكملت المرحلة الأولى من ذلك الطور في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بانسحاب كتيبة نيجيرية من ماكيني وكاماكوي في القطاع الأوسط، حيث تم بذلك خفض قوام البعثة إلى ١٢ ٣١١ فردا. وفي المرحلة الثانية، كان من المقرر أن تنسحب كتيبة من بنغلاديش من القطاع الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر. على أنه قد جرى التعجيل بتغيير موقع تلك الكتيبة وفاء بضرورة نقلها إلى ليبريا لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد أعيد نشر الكتيبة في مونروفيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٣ - وبدأت المرحلة الثالثة من الطور ٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ويتوقع أن يكتمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويتوخى من هذه المرحلة إكمال الانسحاب التدريجي لقوات الأمم المتحدة من القطاع الأوسط وذلك بإعادة موظفي مقر القطاع والأفراد الباقين

301203 301203 03-66838 (A)

من كتيبة بنغلاديش، فضلا عن الوحدة الطبية لهذا البلد إلى وطنهم. وسيتم نقل موقع كتيبة من نيبال تنتشر حاليا في القطاع الأوسط إلى القطاع الغربي. وعند نهاية هذا الطور في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ستصبح المنطقة التي يشملها حاليا القطاع الأوسط خاضعة بشكل تام لمسؤولية الوكالات الأمنية بسيراليون، فيما سيُخفض قوام البعثة إلى ٥٠٠ ١٠ فرد، كما سيعاد تركيبة انتشار البعثة لتتكون من قطاعين اثنين فقط (القطاعان الشرقي والغربي). ونظرا لأنها المرة الأولى التي ستسلم فيها البعثة المسؤولية الأمنية عن منطقة كبيرة إلى الوكالات الأمنية بسيراليون، فسيكون من الأهمية بمكان أن تنفذ هذه المرحلة بحذر خاص. وقد بلغ عدد أفراد قوات البعثة ٥٢٨ ١١ فردا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٤ - أما فيما بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فيتوقع في إطار خطة الإنهاء التدريجي المعدلة أن يتم انسحاب ٥٠٠ ٥ فرد في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مما يصل بعدد قوات البعثة إلى ٠٠٠ ٥ فرد تقريبا. أما أفراد القوة الباقون البالغ عددهم ٠٠٠ ٥ فرد فسوف يتم إعادتهم إلى وطنهم بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. غير أنه سيكون من الضروري، كما أشرت في تقريري الثامن عشر، أن يجري تقييم شامل للمعايير المرجعية وللتقدم المحرز في مجال توطيد السلام والاستقرار في سيراليون قبل البدء في تنفيذ هاتين المرحلتين الأخيرتين، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان يتعين إدخال تعديلات مزيدة على خطة الانسحاب. وتحقيقا لتلك الغاية، فقد صدرت تعليمات لإدارة عمليات حفظ السلام لكي تقوم، بالتشاور الوثيق مع الأطراف المعنية الأخرى في الأمم المتحدة، بإجراء ذلك التقييم الذي سأقدم على أساسه توصيات مناسبة في تقريري إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٤.

ثالثا - الحالة الأمنية

٥ - ظلت الحالة السياسية والأمنية العامة مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بوجه عام. وقد واصلت البعثة وحكومة سيراليون إجراء تقييماتهما المشتركة للظروف الأمنية بانتظام في إطار فريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني الذي يضم ممثلين عن القطاع الأمني لسيراليون والبعثة والفريق الدولي للتدريب في مجال المشورة العسكرية. وعقد الفريق اجتماعات أسبوعية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

٦ - ولدى تقييم الحالة الأمنية العامة، جرى إيلاء عناية خاصة للمناطق التي انسحبت منها قوات البعثة، والمناطق الممتدة على طول الحدود مع ليبريا، ومناطق تعدين الماس، فضلا عن فريتاون وضواحيها. ومنذ بدء الإنهاء التدريجي للبعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، انسحبت قوات البعثة من عدد من المناطق المهمة استراتيجيا وسلمتها لشرطة سيراليون. على أن

المراقبين العسكريين التابعين للبعثة، فضلا عن الشرطة المدنية، وموظفي الشؤون المدنية وحقوق الإنسان قد واصلوا وجودهم في تلك المناطق لدعم أداء وكالات الأمن والإدارة المحلية بسيراليون ورصده. وقد أنشئت لجان للأمن المحلي على صعيدي الأقاليم والمقاطعات تضم كبار أفراد الشرطة المدنية والجيش والخدمة المدنية لتحديد التهديدات الأمنية وتنسيق التدابير المناسبة لمواجهتها.

٧ - وتواصل البعثة العمل عن كثب مع لجان الأمن وتجري عمليات مشتركة ومتكررة مع الشرطة والجيش. وتنوي البعثة خفض مظاهر وجودها تدريجيا مع ازدياد قدرات وكالات الأمن المحلية ولجان الأمن على صعيدي الأقاليم والمقاطعات. وقد ظلت المناطق التي انسحبت منها البعثة مستقرة إلى حد الآن. بيد أن ارتفاع معدل البطالة بين أوساط الشباب والمقاتلين السابقين الذين لم يستفيدوا بعد من برامج إعادة الإدماج يطرح عددا من التحديات التي تنطوي على آثار سياسية وأمنية. وعلاوة على ذلك، يمثل وجود قوة الدفاع المدني السابقة التي حافظت على هياكلها في بعض المناطق، التهديد الأمني المحتمل الرئيسي في القطاع الأوسط.

٨ - ويضم هذا القطاع، بالإضافة إلى ذلك، معسكر اعتقال يأوي عناصر القوات المسلحة الليبرية السابقة وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية الذين التمسوا الملاذ في سيراليون. ومن المأمول فيه أن تتم إعادة تلك العناصر إلى موطنها بالتوازي مع ازدياد الزخم في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في ليبريا.

٩ - وفي الوقت ذاته، تظل المناطق الممتدة على طول الحدود مع ليبريا تمثل تحديا أمنيا كبيرا وذلك راجع في بعض أسبابه إلى وجود مقاتلي سيراليون السابقين الذين تشير التقارير إلى تمركزهم في بعض المناطق على الجانب الليبري من الحدود. وحسب تلك التقارير، فقد شرع بعض أولئك المقاتلين في التسرب مجددا إلى سيراليون. وتحسبا لذلك، شرعت البعثة وحكومة سيراليون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في تنفيذ عملية المراقبة الزرقاء "Operation Blue Vigilance" التي تهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بنقاط العبور التي يستخدمها المقاتلون العائدون بطريقة غير قانونية وإجراء دوريات مشتركة جوا وبرا. كما عززت الدوريات المماثلة في الربع الشمالي القصيّ من البلد بهدف تحديد نقاط العبور المبلغ عنها في نتوء كايلهون. وقد تم إلى الآن تحديد ٣٧ موقعا (معظمها لا يمكن عبوره إلا على الأقدام).

١٠ - وفيما يتعلق بالمناطق الرئيسية لإنتاج الماس، لا سيما في تونغو وكوادو، تقدر البعثة أن ٥٠ في المائة تقريبا من جملة أنشطة التعدين يتم دون تراخيص حكومية. ويجري المراقبون العسكريون التابعون للبعثة حاليا مسحا كبيرا لتحديد المواقع غير القانونية.

رابعا - تنفيذ المعايير المرجعية

١١ - على نحو ما أشرت إليه في تقاريري السابقة، فإن إحراز التقدم في تعزيز قدرة الشرطة والجيش في سيراليون على تولي مسؤوليات الأمن الوطني من البعثة يشكل معيارا أمنيا رئيسيا يُهتدى به في الإنهاء التدريجي للبعثة. ومن بين المعايير المرجعية المهمة الأخرى التي تعد حاسمة في خفض التهديدات الأمنية إلى الحد الأدنى وتوطيد السلام، إكمال إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد، وإحراز تقدم في تنظيم تعدين الماس، وفي حل النزاع في ليبريا.

ألف - تعزيز قدرات شرطة سيراليون

١٢ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٣٦ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تركز البعثة جهودها على تقديم المساعدة لحكومة سيراليون في توظيف وتدريب شرطة سيراليون في مجال التعاون مع شرطة بلدان الكمنولث. وتحقيقا لهذا الهدف، تقوم البعثة أيضا بتنفيذ مشاريع مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء من أجل إصلاح مراكز الشرطة وتعزيز قدرات كلية تدريب الشرطة في هاستينغس. على أن مسؤولية إصلاح وتوسيع الهياكل الأساسية لقوة الشرطة وتجهيزها بالمعدات اللازمة تقع على كاهل حكومة سيراليون، بدعم من البلدان المانحة.

١٣ - وتم حتى الآن وزع ١٣١ فردا من أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة إلى البعثة. ويجري وزع موجهين إضافيين، مما سيساعد على نشوء شُعب جديدة للشرطة الوطنية. وأوصي أيضا بتعيين مدربين إضافيين من الأمم المتحدة لتحسين القدرة التدريبية في معهد هاستينغس لتدريب الشرطة وفي ثلاثة من مراكز التدريب الإقليمية.

١٤ - وتستمر برامج التدريب الهادفة إلى تعزيز قدرة شرطة سيراليون. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتاز حوالي ١ ٠٠٠ مرشح اختبارات الانتقاء وهم الآن في انتظار الالتحاق بمعهد هاستينغ لتدريب الشرطة. وفي الوقت ذاته، تخرج ٢٠٠ من المجندين الجدد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فارتفع بذلك مجموع المجندين الذي تم إدماجهم في قوة الشرطة في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى نحو ٦٠٠ مجند.

١٥ - وإلى جانب تدريب المجندين الجدد، تواصل البعثة أيضا مساعدة شرطة سيراليون على تطوير معاييرها في مجال الشرطة، لا سيما في ميادين حقوق الإنسان، وأخلاقيات الشرطة، وحقوق المرأة والطفل، ومعاملة المشتبه بهم. وفي هذا الصدد، ومن الجدير بالذكر أنه قد حدث انخفاض ملحوظ في حالات العنف الذي يمارسه ضباط الشرطة ضد المحتجزين. وعلاوة على ذلك، قامت الشرطة المدنية أيضا بتوسيع نطاق تدريبها لأفراد شرطة سيراليون ليشمل ميادين التعاون مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول)، ودعم الأسر، والاستخبارات والتحقيقات الجنائية، والمخدرات، والجريمة التجارية، والفحوص الجنائية، وإدارة المرور، وأمن المطارات، ومراقبة مناجم الماس. وأصدرت الشرطة المدنية ١٥ دليلا من أدلة الشرطة لصالح شرطة سيراليون دعما لعملية التوجيه.

١٦ - ومن المتوقع أن يتم إنشاء ثكنات إضافية للطلبة بتمويل من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. وحينئذ سيكون بوسع معهد هاستينغ لتدريب الشرطة أن يستوعب ٦٠٠ متدرب في وقت واحد. وستظل الأولوية بوجه عام هي زيادة قوام الشرطة ليصل إلى ٩ ٥٠٠ فرد بنهاية عام ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته، بدأت في ماكيني وكينيما دورات تدريبية بشأن القيادة نظمت لفائدة رقباء ومفتشي الشرطة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيشارك في هذه الدورات التدريبية نحو ٥٠٠ ضابط خلال عام ٢٠٠٤.

١٧ - وعلى الرغم من تزايد وتيرة نشر أفراد شرطة سيراليون في المناطق التي تخليها البعثة، فإن ذلك مرهون بمدى توافر الهياكل الأساسية، لا سيما مراكز الشرطة وثكناتها. وقد باتت عناصر الهياكل الأساسية هذه هامة بصفة خاصة لنشر الشرطة في جميع أنحاء البلد. وحتى الآن، تعمل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على توفير معظم وسائل الاتصال والنقل. وخصص البرنامج الإنمائي ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لإنشاء ثكنات في مقاطعتي كونو وكيلاهون الاستراتيجيتين. لكن قدرة شرطة سيراليون على الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية بفعالية بعد انسحاب البعثة قد تتأثر إن لم تكن هناك موارد إضافية.

باء - تعزيز قدرة القوات المسلحة

١٨ - بمساعدة قيمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ما فتيء يجري إحراز تقدم جيد في بناء القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. ويجري خفض أفراد القوة من العدد الحالي وهو ٠٠٠ ١٤ فرد إلى ٥٠٠ ١٠ فرد، ومن المتوقع صرف المجموعة الأولى التي تتألف من ٠٠٠ ١ جندي من الخدمة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتبذل الحكومة

أيضا جهودا متضافرة لتحسين نسبة الضباط إلى الجنود. ورغم أن الزيادة في تجنيد الضباط سوف تقلص من نقصهم العددي، فإنه ينبغي بذل مزيد من الجهد لتحسين المستوى الاحترافي للقوات المسلحة. وفي عام ٢٠٠٤، سينظم الفريق الدولي للتدريب في مجال المشورة العسكرية دورة دراسية سيشارك فيها حوالي ١٢٠ ضابطا مبتدئا، سيختار منهم أفضل ٦٠ طالبا للمشاركة في الدورة التدريبية للمبتدئين التي ستنظم في غانا والتي ستتحمل المملكة المتحدة تكاليفها. وإضافة إلى ذلك، افتتحت مؤخرا أكاديمية عسكرية جديدة في فريتاون ستنظم فيها مختلف البرامج التدريبية.

١٩ - وفي الوقت ذاته، يتزايد زخم الجهد الذي تبذله القوات المسلحة لمعالجة النقص في الثكنات. إذ تم تجهيز معظم مواقع الثكنات الجديدة ويجري إنشاء المباني فيها. ومن المقرر إكمال المشروع، الذي تشارك في تمويله حكومة سيراليون ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتواصل البعثة توفير المساعدة في نقل المواد والمعدات اللازمة في هذا النشاط الحيوي. بيد أن توافر الموارد اللازمة سوف يكون عاملا حاسما لإتمام المشروع في الوقت المحدد.

٢٠ - ولا يزال الوضع المؤسف لأسطول مركبات القوات المسلحة ونقص معدات الاتصال يعوقان بشدة عمليات القوات، لا سيما في المناطق الحدودية بين سيراليون وليبريا حيث نُشر ثلث أفراد القوات المسلحة. ويتضمن برنامج الشراء لعام ٢٠٠٤ خططا لاقتناء ٢٠ شاحنة جديدة. ومع ذلك، تكون هناك حاجة ماسة إلى موارد إضافية كبيرة.

جيم - توطيد سلطة الدولة

٢١ - أحرز مزيد من التقدم في توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد إذ رسّخ المزيد من الموظفين الحكوميين وجودهم في الأقاليم والمقاطعات. ويعتبر الإقدام مؤخرا على نشر موظفين حكوميين في مقاطعة كيلاهون تطورا جديرا بالترحيب بصفة خاصة، في ضوء انتعاش التجارة المحتمل عبر الحدود مع ليبريا.

٢٢ - وقد باتت وزارات الحكم المحلي والتنمية المجتمعية، والصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والطفل وشؤون المرأة ممثلة في جميع المقاطعات في حين لا يزال يتعين نشر مكاتب وزارات الطاقة والكهرباء والأشغال والإسكان خارج مدن المقار الإقليمية. ونشرت أيضا مكاتب وزارة الشباب والرياضة المنشأة حديثا في معظم المقاطعات. ولدى جميع ضباط المقاطعات الآن مكاتب عاملة مجهزة بمرافق الاتصال. لكن رغم التقدم المحرز بكفالة عودة معظم موظفي المقاطعات، فإن أداءها لا يزال ناقصا بسبب نقص السوقيات والهياكل

الأساسية والموظفين المدربين أساسا. وسيساهم انتخاب مجالس المقاطعات في أيار/مايو ٢٠٠٤ في زيادة تعزيز الحكم المحلي.

٢٣ - وأحرز أيضا مزيد من التقدم في توسيع دائرة القضاء لتشمل جميع أنحاء البلد ويندرج ضمن هذا الإطار إصلاح وإنشاء المحاكم والإصلاحات فقد بدأت المحكمة العليا عقد جلساتها في مقاطعة كونو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لأول مرة منذ أكثر من ثماني سنوات. وتواصل محاكم الصلح عقد جلساتها في جميع المقاطعات الإثنتي عشرة. لكن مسألتي الاستعادة الفعلية لسيادة القانون والإسراع بوتيرة إقامة العدل لا تزالان تصطدمان بمشاكل جسيمة تتعلق بنقص الموارد، لا سيما نقص القضاة وموظفي المحاكم المدربين تدريبا كافيا. ويعمل البرنامج الإنمائي وسائر الجهات المانحة، لا سيما وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، على تقديم الدعم اللازم لمعالجة مشاكل نقص القدرات التي يعاني منها قطاع القضاء.

٢٤ - واستعرضت الحكومة مشروع القانون الخاص بإصلاح نظام الحكم المحلي وتحقيق اللامركزية، الذي يهدف إلى تمهيد الطريق لإجراء انتخابات على مستوى البلديات والمدن والمقاطعات في أيار/مايو ٢٠٠٤، وعرضته على البرلمان لاعتماده. والتزمت الحكومة والجهات المانحة بتقديم أموال لتوعية الناخبين والاضطلاع بعملية تسجيل الناخبين المقرر القيام بها على النطاق الوطني في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وبالنظر إلى الغياب الطويل لإدارة الحكم المحلي في البلد، فسيكون من الضروري تنظيم برنامج شامل لتوعية الناخبين.

٢٥ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أرسلت اللجنة الانتخابية الوطنية رسالة إلى الأمين العام تطلب إليه فيها أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة في تنظيم وإجراء الانتخابات في أيار/مايو ٢٠٠٤. و طلبت اللجنة من البعثة، على غرار ما طلبته منها في الانتخابات العامة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، مساعدة تقنية (الإعلام والاتصال) ومساعدة سوقية (تخزين مواد الانتخابات ونقلها). ومن المتوقع أن تسهم البعثة في هذه العملية بنشر أفراد الشرطة المدنية وعناصر البعثة في جميع أرجاء البلد أثناء فترة الإعداد للانتخابات. وفي أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عمدت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية إلى إيفاد بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية إلى سيراليون لتحديد نطاق هذه المساعدة واحتياجاتها.

٢٦ - ورغم وجود قواسم مشتركة عديدة بين الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٤ والانتخابات العامة التي أجريت في أيار/مايو ٢٠٠٢، فإنها أكثر تعقيدا في بعض جوانبها. ويكمن الاختلاف الرئيسي بين الطلب المقدم حاليا للحصول على المساعدة والمساعدة الانتخابية

المقدمة في عام ٢٠٠٢ في انعدام المراقبين الانتخابيين الدوليين لانتخابات عام ٢٠٠٤. ولذلك، فإن البعثة توصي بأن تضطلع بالمهام التالية في حدود ولايتها وأصولها: (أ) توفير الدعم السوقي عن طريق نقل المواد الانتخابية وتخزينها ونقل الموظفين، بما في ذلك استخدام الأصول الجوية من المراكز التي يتعذر الوصول إليها برا وإليها؛ و (ب) استخدام إذاعة البعثة وغيرها من مرافق الاتصال في الأقاليم؛ و (ج) توفير الأمن والردع في إطار ولاية البعثة؛ و (د) توفير المشورة والدعم لشرطة سيراليون في الشؤون الانتخابية؛ و (هـ) إنشاء وحدة انتخابية صغيرة، و (و) تقديم الدعم للجنة الانتخابية الوطنية لتنفيذ برامج التربية القومية والإعلام ونشرها.

دال - إعادة إدماج المقاتلين السابقين

٢٧ - تمسكت حكومة سيراليون بيوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موعدا لإكمال برنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ووفرت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الإحصاءات التالية المتعلقة بالفرص المتاحة لإدماج المقاتلين السابقين: فمن أصل المقاتلين السابقين المسجلين لإدراجهم في البرنامج وعددهم ٧٥١ ٥٦ مقاتلا سابقا، أكمل ٨٩٢ ٣٢ مقاتلا سابقا تدريبهم ولا يزال ٣٢٢ ١٥ مقاتلا سابقا يتابعون البرامج. و حسب تقدير اللجنة الوطنية، هناك ٥٠٠ ٤ ملف من ملفات المقاتلين السابقين المتبقين وعددهم ٥٣٧ ٨ مقاتلا لم ينظر فيها بعد. وحسب تقييمها، فإن العائدين من المقاتلين السابقين من ليبريا أو كوت ديفوار قليلو العدد. ويمكن القول إجمالا بأن اللجنة الوطنية تعتزم، مع اقتراب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من الانتهاء، أن تُكمل تصفيته في آذار/مارس ٢٠٠٤. وبحلول ذلك الموعد، سيستفيد حوالي ٠٠٠ ٥٢ مقاتل سابق من مشاريع إعادة الإدماج. ونظرا لأن إعادة الإدماج في المجتمع هي عملية مفتوحة، فإن دعم برنامج إعادة الإدماج المجتمعي على النطاق الأوسع منوط بعدد من الوكالات، منها اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الوكالات الإنمائية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية.

٢٨ - وتواصل اللجنة الوطنية المؤقتة المعنية بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، تنفيذ برنامج الأسلحة المجتمعية من أجل التنمية الذي تدعمه شرطة سيراليون وتموله الوكالة الكندية للتنمية الدولية. ويشجع البرنامج على إنشاء مجتمعات محلية خالية من الأسلحة في سيراليون ويركز أيضا على الآثار المترتبة على المشكلة الجسيمة المتمثلة في حركة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود.

هاء إحلال سيطرة الحكومة على مناجم الماس

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الحكومة مزيدا من التقدم في تأكيد سيطرتها على مناجم الماس. وبلغ عدد تراخيص استخراج الماس التي أصدرتها حكومة سيراليون حتى الآن أكثر من ١ ٨٠٠ ترخيص مقابل ٩٠٠ ترخيص في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. واستؤنف استخراج الماس للأغراض الصناعية في مقاطعة كونو حينما بدأت شركة Branch Energy للتعدين إنتاجها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واستمرت الحكومة في تحويل الأموال التي تحصل عليها من تراخيص استخراج الماس إلى المناطق التابعة للعشائر لتشجيعها على إنعاش اقتصادها. وفي عام ٢٠٠٣، بلغت الصادرات الرسمية من الماس ٦٥ مليون دولار بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٣٠ - ورغم ما أحرز من تقدم، لا يزال استخراج الماس بشكل غير مشروع وتهريبه مستمرين. على أن الحكومة بدأت الآن تتخذ تدابير للحد من تهريب الماس وحيازته بشكل غير مشروع باعتماد تدابير عقابية ضد المجرمين. وعدل قانون المناجم والمعادن الوطنية لعام ١٩٩٤ لفرض عقوبات صارمة على الأشخاص الذين يهربون الماس أو يحوزونه بشكل غير مشروع. وعلاوة على ذلك، استعرض مجلس الوزراء سياسة للمعادن الأساسية وعرضها على البرلمان. وستواصل البعثة وغيرها من الشركاء، لا سيما وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، تشجيع الحكومة ودعم جهودها من أجل زيادة الفوائد الوطنية التي تُجنى من صناعة الماس.

خامسا - حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعدالة

ألف - رصد وتعزيز حقوق الإنسان

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة أنشطتها لرصد حقوق الإنسان، والتي تتضمن زيارة زنزانات الاحتجاز والسجون التابعة للشرطة ومراقبة إجراءات المحاكمات. وساعدت البعثة أيضا في إعداد مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جرى تقديمه إلى الحكومة في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

٣٢ - في تلك الأثناء، لا يزال التقاعس في اتخاذ الإجراءات القضائية في بعض القضايا الكبرى مستمرا. إذ لم يحرَز حتى الآن أي تقدم في محاكمات فتيان الجانب الغربي والأعضاء السابقين في الجبهة الثورية المتحدة، الذين اعتُقلوا في عام ٢٠٠٠. وينطبق الأمر نفسه على ١٧ شخصا اعتُقلوا واحتُجزوا في أعقاب حادثة ثكنة ويلينغتون في كانون الثاني/يناير من

هذا العام، باستثناء محتَجَز واحد أسندت إليه المحكمة الخاصة تهمة جنائية بعد أن أصبحت قضيته من اختصاص تلك المحكمة.

باء - حماية الأطفال

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقديم الدعم إلى حكومة سيراليون في جهودها الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال الضعفاء. فأكثر من ٣ ٠٠٠ من المسجَّلين من المقاتلين الأطفال السابقين ومن الأطفال المنفصلين عن أهلهم، مقيدون حاليا في المدرسة. كما يجري بذل الجهود لكفالة استفادة المقاتلين الأطفال السابقين الذين كانوا مرتبطين بالقوات المقاتلة الليبيرية، من برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج المطبَّق هناك. وبمساعدة من البعثة، وضعت الحكومة مبادئ توجيهية لمعالجة مشكلة أطفال الشوارع. كما حظرت الحكومة استخدام الأطفال في مناجم الماس.

٣٤ - ووُضعت استراتيجية لدمج أنشطة حماية الأطفال في كل من عناصر البعثة، لا سيما في أوساط الوحدات العسكرية والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية. وكان بعض الوحدات يطبق خطط عمل لحماية الطفل خاصة به تتضمن الاضطلاع بأنشطة لتقديم الدعم تعود بالفائدة على الأطفال. ويقوم حاليا المشروع الإذاعي صوت الطفل الذي تستضيفه إذاعة البعثة، بإنتاج اثني عشر برنامجا إذاعيا مقدَّما من الأطفال وموجَّها إليهم. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية لتسليم هذه المبادرة إلى أصحاب الشأن المحليين.

جيم - القضايا الجنسانية

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تعميم المنظور الجنساني وحقوق المرأة، في جميع أنشطتها. ورغم التوعية بحقوق المرأة والفتاة، لا تزال بعض العوائق الجدّية تحول دون النجاح في مقاضاة المسؤولين عن العنف المرتبط بالمنظور الجنساني. وتتراوح هذه العوائق بين مواصلة مطالبة المجني عليهن بدفع رسوم للحصول على تقارير طبية في حالات الاغتصاب المدعى بها، وبين تكرار إرجاء بت القضايا المحالة. وحثت البعثةُ الشرطة والمحاكم على معاملة العنف في نطاق الأسرة كجريمة وعلى التعجيل في اتخاذ إجراءات المحاكمات المتعلقة به.

دال – فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٦ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت البعثة تعميق وعي أفرادها العسكريين وموظفيها المدنيين بشكل نشط بالآثار المترتبة على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وذلك عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠. كما شاركت البعثة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دراسة استقصائية مشتركة أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن المعرفة والمواقف والسلوك والممارسة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبالإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي، وبالقضايا الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان في أوساط حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

هاء – لجنة الحقيقة والمصالحة

٣٧ – مُددت ولاية لجنة الحقيقة والمصالحة حتى نهاية ٢٠٠٣. وينتَظَر أن تقدم تقريرا عن أنشطتها إلى الرئيس كتَبه في أوائل عام ٢٠٠٤. وواصلت اللجنة أيضا بذل جهودها الرامية إلى عقد جلسات محاكمة علنية للأشخاص الذين أصدرت المحكمة الخاصة بحقهم قرارات اتهامية، لا سيما وزير الداخلية السابق، الزعيم هينغا نورمان. وقد استأنفت اللجنة قرار الرفض المتعلق بهذه المسألة الصادر عن رئيس الدائرة التمهيدية القاضي بانكول تومسون. ونتيجة لذلك، أسقط رئيس المحكمة الخاصة القاضي جيفري روبرتسون قرار الرفض وأصدر قرارا يسمح لهينغا نورمان بالإدلاء بشهادة تحت القَسَم أمام اللجنة. ويسمح القرار أيضا باستجواب أعضاء اللجنة للأشخاص الصادر بحقهم قرارات اتهام في جلسات سرية.

واو – المحكمة الخاصة

٣٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة الخاصة عقد محاكمات تمهيدية لتسعة أشخاص صدرت بحقهم قرارات اتهام بارتكاب جرائم حرب. وقدّم المدعي العام طلبات يلتمس فيها دمج القضايا المرفوعة في قراري اتهام موحد بحق كل من تجمّع الجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة وتجمّع قوة الدفاع المدني. وجرى الاستماع إلى الطلب المقدم في هذا الصدد خلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر. كما انعقدت محكمة الاستئناف من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر للاستماع إلى الطعون المقدمة من بعض المتهمين الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام. وطعن الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور في اختصاص المحكمة على أساس ''الحصانة السيادية''

وعدم انطباق الاختصاص المكاني. ومن الأشخاص الآخرين الذين استُمع إلى طعونهم هينغا نورمان وأوغوستين غباوو وموريس كالون وموانينا فوفانا. وقد طعنوا في دستورية المحكمة داعين إلى الاعتراف بشرعية العفو العام الممنوح لهم بموجب اتفاق لومي للسلام.

٣٩ - وفي تلك الأثناء، بدأ تشييد مبنى المحكمة ويتوقع إنجازه بحلول آذار/مارس ٢٠٠٤. بيد أن هذا الأمر لا يمنع الدائرة الابتدائية للمحكمة من بدء المحاكمات قبل ذلك التاريخ في مقرها المؤقت. كما واصلت البعثة توفير الأمن الضروري للمحكمة فضلا عن الدعم السوقي لها على أساس استرداد التكاليف. وترابط حاليا فصيلتان من القوات التابعة للبعثة في مباني المحكمة، وهما توفران الأمن بالتعاون مع شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وفي الوقت نفسه تواصل إذاعة البعثة إعطاء المحكمة وقتا على الهواء كل أسبوع.

سادسا - القضايا الإنسانية

٤٠ - خلال الأشهر الستة الماضية لم تسَجَّل تدفقاتٌ للاجئين إلى سيراليون من ليبريا وبقي عدد الليبيريين الذين يلتمسون الملاذ في سيراليون والذي يناهز ٦٧ ٠٠٠ شخص، على حاله نسبيا. ويقيم ما مجموعه ٦٠٠ ٥٥ منهم في ثمانية مخيمات، وتوزع ٣٠٠ ٨ آخرون على المدن في حين بقي ١٠٠ ٣ شخص في المناطق الحدودية. ومنذ استقرار الوضع في ليبريا عادت قلة قليلة من اللاجئين إلى ديارها. وفي تلك الأثناء، اتُخذت ترتيبات للطوارئ بغية مواجهة تدفق العائدين إلى سيراليون.

٤١ - فقد استأنف ٠٠٠ ٤٠ من اللاجئين السيراليونيين الذين ما زالوا يقيمون في المنطقة دون الإقليمية، العودةَ إلى ديارهم بنهاية تشرين الأول/أكتوبر في رحلات جوية من أبيدجان وغانا. وسيبدأ تسيير رحلات جوية من بلدان أخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما استؤنفت العودة برا من غينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وستبدأ عمليات العودة عبر كايلاهون في كانون الأول/ديسمبر. ومن المأمول أن يتمكن ما يصل إلى ٠٠٠ ٥ سيراليوني من العودة قبل نهاية عام ٢٠٠٣. وستبدأ عمليات العودة من غينيا وليبريا طوال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٤.

٤٢ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أُطلق بدبلن، أيرلندا، النداء الانتقالي للأمم المتحدة من أجل إغاثة سيراليون وإنعاشها في عام ٢٠٠٤. وهو يتضمن ثلاثة برامج مشتركة تهدف إلى تلبية احتياجات الإغاثة الطارئة ومتطلبات الإنعاش الفورية في عام ٢٠٠٤ وهي: تقديم الدعم للاجئين الليبريين والمجتمعات المستضيفة لهم؛ والعودة الطوعية للسيراليونيين إلى ديارهم؛ والانتعاش المجتمعي، مع التركيز فقط على المجالات التي لم تستفد بعد من جهود

الإنعاش الجارية. وسيستلزم تحقيقُ هذه الأهداف ما مجموعه ٦٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

سابعا – جهود الانتعاش والتنمية

٤٣ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقدت لجنة الانتعاش الوطنية اجتماعات في مقاطعات كينيما وكونو وبونتيه؛ وقد استُعرضت الآن الأوضاع في جميع المقاطعات باستثناء مقاطعة تونكوليلي. وساعدت هذه الاجتماعات في وضع سلّم أولويات للاحتياجات وفي توزيع المساعدات وحَمْل الحكومة على التحرك على مستوى المقاطعات، ممهدة بذلك الطريق أمام الأخذ باللامركزية. وأجريت أيضا في اجتماعات لجنة الشراكة من أجل التنمية التي رأسها نائب الرئيس، تقييمات منتظمة للتقدم المحرز في المعايير المرجعية التي اتُفق عليها في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وناقشت الاجتماعات الأخيرة للجنة الشراكة من أجل التنمية إطار الأمن الوطني، والسلك القضائي، والتعليم وسياسات المنظمات غير الحكومية والطاقة والكهرباء. وقد ساعدت هذه الاجتماعات في تسليط الانتباه على المشاكل الهيكلية الطويلة الأجل وتَبيَّن أنها تشكل آلية مفيدة للإعداد للمرحلة الانتقالية في فترة ما بعد البعثة.

٤٤ – وحافظ الأداء الاقتصادي لسيراليون على منحاه الإيجابي المسجَّل في التقارير السابقة. وتشير البيانات المتوافرة عن النصف الأول من عام ٢٠٠٣ إلى أن من المرجَّح بلوغ الهدف البرنامجي المتمثل في تحقيق نسبة نمو حقيقية للناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٦,٥ في المائة. ويستمد نمو الناتج زخمه، إلى حد كبير، من الانتعاش الواسع في الإنتاج الزراعي ومن النمو في إنتاج الماس والزيادة الطفيفة التي سجلها ناتج الصناعة التحويلية والتوسع في أنشطة البناء، في القطاعين العام والخاص. ففي القطاع الزراعي بلغ إنتاج الأرزّ ٧٨ في المائة من مستوياته المسجلة قبل الحرب، ويعزى ذلك إلى تضافر عاملَي ازدياد مساحة زراعة الأرزّ بنسبة ٤٧ في المائة وتنفيذ برنامج طموح لتوزيع البذور تلقى بموجبه ٠٠٠ ١٤٤ مزارع ٧٧٢ ٥ طنا من بذور الأرزّ. وفي عام ٢٠٠٣ شهدت أيضا محاصيل غذائية أخرى كالمنيهوت والبطاطا الحلوة والفول السوداني انتعاشا قويا. وفي الوقت نفسه، زاد إنتاج الماس المسجل رسميا إلى الضعفين ليبلغ ٣٠٠ ٢٥١ قيراط بعدما سجل ٤٠٠ ١٣٦ قيراط في النصف الأول من عام ٢٠٠٢. كما يتوقع أن تعطي الترتيبات والمفاوضات المتعلقة باستئناف إنتاج معادن رئيسية أخرى كالبوكسيت والروتيل والكيمبرلايت، دفعا قويا لصادرات المعادن ما أن يبدأ الإنتاج.

٤٥ - على أن بعض المؤشرات تدل على إمكانية تعثر الاقتصاد الكلي. فقد انعكس في عام ٢٠٠٣ المنحى الهبوطي للأسعار المحلية الذي شهده عام ٢٠٠٢. كما أن معدل التضخم المسجل سنة بعد سنة ارتفع إلى ٦,٥ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مقارنة بمعدل التضخم السلبي الذي بلغ ٢,٩ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويعزى هذا الأمر إلى تضافر ارتفاع أسعار النفط وتدني قيمة العملة الوطنية وعوامل محلية أخرى، ما أدى إلى ارتفاع معظم عناصر مؤشرات الأسعار بشكل ملحوظ. فقد ارتفع مثلا مؤشر أسعار الأغذية الذي يشكل ٥٤ في المائة من سلة المؤشرات، بنسبة ٥ في المائة. كما ارتفعت مؤشرات السلع والخدمات الاستهلاكية، والنقل الخاص، والأدوية والرعاية الصحية بنسب بلغت ٣٣ في المائة و ٤٤ في المائة و ٢٤ في المائة، على التوالي. ومع ذلك، تحسنت المالية العامة للحكومة تحسنا كبيرا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. فقد فاقت الإيرادات التي حُصِّلت من الرسوم الجمركية والضريبية، وضريبة الدخل والرسوم المفروضة على المنتجات النفطية، الأهداف المحددة نصف السنوية، ويعزى هذا الأمر إلى حد كبير إلى التحسينات في الإدارة التي ترافقت مع تحسينات في الأداء الاقتصادي. ورغم تحسن أداء الإيرادات المحلية والدعم المالي الخارجي القوي (كما يدل على ذلك تدفق ٩٤,٢ بليون ليون إلى داخل البلد) في شكل دعم للبرامج، وتخفيف عبء الدين في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ودعم ميزان المدفوعات، فقد شكّل تجاوزُ نفقات التنمية للحسابات المرصودة، والنفقات المتصلة بتشديد الأمن، ونفقات تقديم الدعم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ضغوطا على الميزانية مما أدى إلى عجز أولي بلغ ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنا بـ ٢,١ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٢. وأدى هذا إلى اللجوء بشكل أقوى إلى تمويل العجز في الميزانية محليا.

٤٦ - تميز النصف الأول من عام ٢٠٠٣ بتخفيف قيود السياسة النقدية. فزاد النقد المتداول بما نسبته ٣٢,٧ في المائة، ما يعكس زيادة تمويل العجز وحدوث زيادة سريعة في القروض الممنوحة للشركات العامة والقطاع الخاص. وتشير التوقعات بالنسبة لما تبقى من السنة إلى أن التدهور المتواصل في سعر الليون إضافة إلى التوسع السريع في المعروض من النقود وما يتركه ذلك من أثر سلبي في الأسعار المحلية كلها أمور تمثل تحديا كبيرا لاستقرار الاقتصاد الكلي في سيراليون ولا بد من معالجتها بسرعة. ويستدعي ذلك بذل المزيد من الجهود المحلية لجمع الإيرادات واتخاذ تدابير أكثر صرامة في مجال ضبط النفقات.

ثامنا – التعاون والتنسيق مع عمليات حفظ السلام الأخرى

٤٧ – ما برحت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، على نحو ما كلفها به مجلس الأمن، تقدم دعمها إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا فضلا عن الإبقاء على صلاتها مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في المنطقة دون الإقليمية. وعقب بدء أعمال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في نشر الكتيبة البنغالية في ليبريا. فأرسلت عددا من المراقبين العسكريين ليلتحقوا مؤقتا ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وانتهت مؤخرا من تقديم برنامجي تدريب قبل الانتشار إلى موظفي المقر العاملين بقوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. كما تبادلت البعثتان بشكل منتظم معلومات عن العمليات. وما زالت فريتاون تشكل نقطة العبور التي يستخدمها بعض الموظفين وأفرقة الاستطلاع للتوجه إلى ليبريا ومغادرتها. وعلى المنوال نفسه، ثمة أخصائيون يعملون في الأقسام الفنية والإدارية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ما فتئوا يساعدون بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن طريق تبادل الدروس المستخلصة و/أو بتكليفهم بالعمل مؤقتا في البعثة.

٤٨ – وعقد في فريتاون، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماع رفيع المستوى لبعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ضم رؤساء بعثات الأمم المتحدة والبعثات السياسية وقادة القوات في غرب أفريقيا. واستعرض المجتمعون الحالة العامة في غرب أفريقيا والأوضاع المحددة السائدة في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو. واتفق رؤساء البعثات على استحداث آلية لتيسير تدفق المعلومات دون أي عائق بين البعثات، والقيام، استنادا إلى قدرة كل بعثة من البعثات، بتنسيق العمليات بما في ذلك الدوريات الحدودية ومراقبة مرور الأشخاص والسلع عبر الحدود، وذلك بالتعاون مع السلطات الأمنية الوطنية في البلد المضيف. واتفقوا أيضا على إجراء مشاورات منتظمة على مستوى رؤساء البعثات وقادة القوات التابعة لها. ويعتزم عقد الاجتماع المقبل في داكار في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤.

تاسعا – الملاحظات والتوصيات

٤٩ – ما زال استقرار الحالة الأمنية في سيراليون يساعد على توطيد السلام وتنفيذ المعايير المرجعية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٤٣٦ (٢٠٠٢). وأحرز تقدم أيضا في التسليم التدريجي لمسؤولية الأمن الوطني في سيراليون إلى شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون. ومن الأمور المشجعة برامج التدريب المختلفة التي تقدم لتعزيز قدرة الجهاز الأمني والتدابير المتخذة لتحسين البنى الأساسية وتلبية الاحتياجات من السوقيات. غير أنه يلزم توفير موارد إضافية عاجلة للمضي في تعزيز قدرة الجهاز الأمني. كما أن القوات المسلحة

لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون كليهما بحاجة إلى العمل بسرعة على تحسين قدرتيهما بشكل عام والاكتساء بصفات رادعة ذات مصداقية.

٥٠ - وفي هذا السياق، وقبل الشروع في المراحل الأخيرة من إنهاء البعثة في سيراليون، من المهم إجراء تقييم شامل للحالة الأمنية وللتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المرجعية، وذلك بغية تحديد ما إذا كان يتعين إدخال أي تعديلات على خطة سحب البعثة. وعلى أساس نتائج هذا التقييم، أعتزم رفع توصياتي إلى مجلس الأمن في تقريري التالي إليه في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤.

٥١ - وأود مناشدة الجهات المانحة تقديم مساعدات سخية إلى الحكومة في ما تبذله من جهود لتلبية احتياجات القطاع الأمني في سيراليون من السوقيات ومن البنى الأساسية. ولما كانت بعض الجهات المانحة غير قادرة لأسباب مختلفة على تمويل المشاريع المتصلة بالأمن، أقترح عليهم النظر في وضع ترتيبات تقدم بموجبها حكومة سيراليون نفسها اعتمادا إضافيا من ميزانيتها لتغطية نفقات الجهاز الأمني الأساسية، بينما تقدم الجهات المانحة بصورة استثنائية موارد تكميلية للميزانية لتحقيق أغراض اجتماعية شديدة الأهمية قد تتأثر سلبا بنقص الموارد المالية.

٥٢ - وبدأت الجهود المبذولة لإحلال الاستقرار الأمني في ليبيريا تؤثر إيجابيا في الحالة السائدة في منطقة نهر مانو برمتها. ويستحق السيد غيودي برانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، درجة عالية من الثناء على الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى البلدان المجاورة بهدف تحسين العلاقات الثنائية معها. وعليه، أحث زعماء المنطقة دون الإقليمية على الإفادة من هذا التطور واتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين الحوار بين دول اتحاد نهر مانو، وذلك بغية إحياء قدرة الاتحاد على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

٥٣ - وإن الاجتماع الذي عقد مؤخرا في فريتاون وضم رؤساء وقادة قوات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية في غرب أفريقيا يشكل تطورا جديدا ذا أهمية. إذ أن هذا المنتدى سيوفر إطارا لمعالجة المسائل الملحة التي تؤثر في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما المشاكل التي تعبر حدودها. وفي هذا الصدد، تستحق بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الثناء على استضافة الاجتماع وعلى الدعم المتواصل الذي تقدمه إلى البعثات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، بخاصة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٥٤ - غير أنني لا أزال أشعر بالقلق بشأن أعداد المقاتلين الأجانب الموجودين في ليبيريا وبشأن المعتقلين الليبيريين الذين لا يزالون في سيراليون. ومع توطد دعائم عملية السلام في

ليبيريا، يتوقع أن يصبح من الممكن إعادة هؤلاء المقاتلين كل إلى بلده وإعادة إدماجهم سريعا في الحياة المدنية.

٥٥ - وما برحت الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لإحكام سيطرتها على تعدين الماس منذ تقريري الأخير، تؤتي ثمارها. وبوجه خاص فإن الخطوات المتخذة لوقف استخراج الماس بطريقة غير مشروعة وتهريبه درّت إيرادات إضافية هائلة من هذا القطاع. ورغم هذا التطور الإيجابي، أكرر ما دعوت إليه في السابق من تنفيذ تدابير إضافية تكفل سيطرة الحكومة التامة على قطاع استخراج الماس. وفي هذا الصدد، أرحب أشد الترحيب بالدور الذي تؤديه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة في دعم إيجاد حل شامل للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

٥٦ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بعثت برسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1142) أبلغته فيها عزمي على تعيين السيد داودي نغيلوتوا مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) ممثلا شخصيا جديدا لي في سيراليون. وسيحل السيد مواكاواغو محل السيد أولوييما أدينيي الذي عُين وزيرا للخارجية في نيجيريا. ومن المتوقع أن يتسلم السيد مواكاواغو مهامه في سيراليون في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٥٧ - وفي الختام، أود الإعراب عن تقديري العميق لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المانحة على استمرارها في دعم عملية توطيد السلام في سيراليون. كما أشعر بالامتنان لجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ولوكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الأخرى على ما قدمته من مساهمات هامة في مواصلة إحراز التقدم في عملية توطيد السلام في سيراليون.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

القوام المأذون به: الأفراد العسكريون: ٠٠٠ ١٣ (باستثناء المراقبين العسكريين الذين يصل عددهم إلى ٢٦٠ مراقبا)

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو مقار القطاعات	المجموع
الاتحاد الروسي	١٣	٤	١١٠		١٢٧
الأردن	١٠	٤	١١٩		١٣٣
ألمانيا			١٦		١٦
إندونيسيا	١٠				١٠
أوروغواي	١١				١١
أوكرانيا	٥	٤	٦٣٦		٦٤٥
باكستان	١٥	١٦	٣ ٧٩٢	٤٢	٣ ٨٦٥
بنغلاديش	١٥	١٧	١ ٤٠٦	٦٥	١ ٥٠٣
بوليفيا	٦				٦
تايلند	٥				٥
الجمهورية التشيكية	٥				٥
جمهورية تترانيا المتحدة	١٢				١٢
الدانمرك	٢				٢
زامبيا	٩	٥	٨٢٠		٨٣٤
سلوفاكيا	٢				٢
السويد	٣				٣
الصين	٦				٦
غامبيا	١٥				١٥
غانا	٧	٩	٧٧٧		٧٩٣
غينيا	١٢	١			١٣
قيرغيزستان	٢				٢
كرواتيا	١٠				١٠
كندا	٥				٥
كينيا	١٢	١٣	٩٨٩		١ ٠١٤
مالي	٥				٥
ماليزيا	١٠				١٠
مصر	١٠				١٠

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو مقار القطاعات	المجموع
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٥	٨			٢٣
نيبال	١٠	٤	٨٠٠		٨١٤
نيجيريا	٩	١٤	١ ٥٤٣	٦١	١ ٦٢٧
نيوزيلندا	٢				٢
المجموع	**٢٥٣**	**٩٩**	**١١ ٠٨٨**	**١٦٨**	**١١ ٥٢٨**

الحواشي: القوم العسكري المأذون به: ٠٠٠ ١٣ (لا يشمل عددا من المراقبين العسكريين يصل إلى ٢٦٠).

قائد القوة/رئيس المراقبين العسكريين: من باكستان؛ نائب قائد القوة ورئيس المراقبين العسكريين: من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الشرطة المدنية: الاتحاد الروسي: ٣؛ الأردن: ٧، بنغلاديش: ٢؛ تركيا: ٦؛ زامبيا: ١٠؛ زمبابوي: ١٠؛ سري لانكا: ٤؛ السنغال: ٧؛ السويد: ٤؛ غامبيا: ٢؛ غانا: ٨؛ كندا: ٩؛ كينيا: ٨؛ ماليزيا: ٥؛ ملاوي: ٤؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: ١٠؛ موريشيوس: ٢؛ ناميبيا، ٢؛ النرويج: ٣؛ نيبال: ١١؛ نيجيريا: ٦؛ الهند: ٧؛ الولايات المتحدة الأمريكية:١؛ المجموع: ١٣١.

Map No. 4132 Rev. 25 UNITED NATIONS
December 2003

Department of Public Information
Cartographic Section